



2008/10/11

نحو انسحاب مبكر من النظام الاقتصادي الدولي

عبد الحليم فضل الله

لا بد وأن تصل الأسواق أولاً إلى قاع الحفرة التي أوقعت نفسها بها، قبل نسج التوقعات والبحث في كيفية الخروج منها. فمن الناحية التقنية لا زالت الأزمة في طورها الأول، ولم تصل الموجة بعد إلى أسواق العملات و السلع الأساسية، وأنشطة الاقتصاد الحقيقي. ومع أن حدوث تحولات جوهرية في قواعد عمل الرأسمالية نفسها، بات أمراً مفروغاً منه، فإن قيام نظام اقتصادي جديد تنتظره أسئلة صعبة: أين هي نقطة ارتكاز هذا النظام، وأي اقتصاد بوسعه أن يكون رافعة النهوض مجدداً؟ ما هي العملة أو العملات المرجعية البديلة التي ستنافس الدولار؟ ولئن كانت حرية تنقل الرساميل وتعويم العملات تقف وراء الهزات الدورية في أسواق المال والقطع، فهل يمكن العودة إلى التثبيت النقدي و الحد من حرية تنقل رؤوس الأموال؟ ما هو الإطار الذهني البديل الذي سيحكم أداء صانعي القرار، وما هي المبادئ الجديدة التي ستعتمد عند رسم السياسات؟ من هم المرشحون أكثر من غيرهم لدفع ثمن الانهيار والتصحيح؟...

إن مصير المؤسسات الدولية هو أيضاً على المحك، وتحديداً منها صندوق النقد الدولي الذي جعل من رقابة الدولة نقيضاً لحرية السوق، وتسببت شروطه في زيادة احتمال نشوب الأزمات، وها هو يقف عاجزاً الآن عن القيام بأي دور لجهة تأمين السيولة، أو إلزام الدول المتعثرة بوصفاته الجاهزة، فمن دروس الأزمة أنها أظهرت ضعف فعالية الصندوق وضيق مجال عمله، الذي يكاد ينحصر بمعالجة الأزمات الصغيرة وتكييف سياسات الدول النامية مع احتياجات الدول الصناعية. وما ينطبق على صندوق النقد ينطبق أيضاً على البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي فقدت زخمها منذ بدأت الولايات المتحدة الأميركية تواجه منافسين جدد وخسرت أفضليتها في المبادلات الدولية. وإذا أضفنا إلى ما تقدم النزعة الاقتصادية الوطنية التي بدأت تلوح في الأفق، أي انهماك كل دولة من الدول بحماية مصالحها الخاصة عوضاً عن التعاون المشترك، فسنشهد ربما تفويضاً شاملاً للهيكيلية العامة التي قام عليها الاقتصاد الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وليس هناك ضمانات كافية بقيام هيكلية بديلة، بسبب تداعي البيئة السياسية العالمية، وعدم وجود دول أو أطراف قادرة على القيام بذلك.

وللمفارقة، فإن الولايات المتحدة والصين هما الدولتان الوحيدتان القادرتان على التدخل والإنقاذ، الأولى لدورها العالمي المعروف ولحقوقها "السيادية" في خلق السيولة وفق "بريتون وودز"، والثانية لصعودها الاقتصادي واستحواذها على جزء كبير من الاحتياطيات الدولية (ما يوازي 1.3 تريليون دولار)، لكنهما مع ذلك غير مؤهلتين للقيام بدور قيادي في المرحلة القادمة، فالولايات المتحدة هي مركز الأزمة ومصدرها، وبالكاد تستطيع اليوم تأمين الحد الأدنى من الأموال اللازمة لإنقاذ نفسها (تقدر قيمة الأوراق الخطرة المورقة استثمارياً بأكثر من 6600 مليار \$ ، و يبلغ معدل ديون الأفراد فيها أكثر من 141% من الناتج الصافي)، أما الصين فإن نموها المذهل منذ

عقدين لم يخرجها بعد من لائحة الدول السائرة في طريق النمو، ولازال أمامها الكثير لتفعله قبل امسكاها بزمام المبادرة العالمية. الجانب الأوروبي من الأطلسي بدوره يمر بصعوبات لا تقل خطورة عما يحدث في الجانب الآخر، ومن الوجوه الخفية للأزمة أنّ وضع بريطانيا أصعب من وضع أميركا نفسها، نظراً لضخامة قروضها الرديئة التي تمثل حوالي 15% من ناتجها القومي، وارتفاع معدل مديونية الأفراد فيها إلى حوالي 177% من صافي الدخل، وهي بخلاف واشنطن غير مؤهلة لاحتواء أزمات كبيرة الحجم، شأنها في ذلك شأن باقي الدول الأوروبية.

ماذا عن الدول الأخرى؟

ستكون الدول النامية ومن بينها خصوصاً الدول العربية، في طليعة الخاسرين إذا اكتفت بانتظار ما سيرسم لها من أدوار، فقد كانت ضحية ظروف الحرب الباردة التي حالت دون تمتعها بالجوانب الايجابية للرأسمالية الاجتماعية، أو الاشتراكية الديمقراطية، ثم كانت ضحية الاندراج العشوائي في نظام العولمة، وتحول النفط في باطنها إلى مصدر تهديد داخلي وخارجي، وها هي اليوم تقدم دون تحسب على إنفاق رصيد صناديقها السيادية الثمين على المؤسسات الكبرى المنهارة.

ليس على هذه الدول أن تنتظر ما يقوم به الآخرون دون أن تحرك ساكناً، على أمل أن يضمن هؤلاء مصالحها و حقوقها، بل عليها اجترار حلولها الخاصة، فتنحول من الخضوع لقواعد توضع في الخارج إلى شريك كامل في وضع تلك القواعد. وإذا كانت مهمتها العاجلة الخروج من دائرة الخطر ومعالجة الاختلالات الخطيرة التي تمر بها أسواقها، والنأي بنفسها ما أمكن عن أن تكون صماماً لتفيس احتقانات الأسواق العالمية ومجمّعاً لتصرفات مخلفات الأزمة وبقاياها، فإن مهمتها المحورية، هي اغتنام اللحظة التاريخية والانسحاب الجماعي والمبكر (لنقل المؤقت والمدروس) من النظام الاقتصادي العالمي في لحظة سقوطه، قبل أن تقوِّض الانهيارات الكبرى اقتصاداتها وأنظمتها.

إن هذا يعني اتخاذ أربعة قرارات جريئة وحازمة: الامتناع تماماً عن مدّ المؤسسات المصابة بالسيولة؛ إعادة صياغة علاقاتها جذرياً بالمؤسسات الدولية الثلاث: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ الخروج من منطقة الدولار؛ واسترداد تدريجي للاستثمارات المهاجرة. على أن يترافق ذلك مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها، واعتماد سلّة متنوعة من العملات ترتكز إلى عملاتها الوطنية، المتوقع أن تصبح حينذاك ملجأ الهاربين من منطقة الدولار والعملات الصعبة المضطربة.

إنه خيار بين النوم قرب مركز الزلزال أو اللجوء إلى مكان آمن.